

Distr.: General
27 March 2019
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام ٢٠١٩

٣٠ أيار/مايو، و ٣-٤ و ٦-٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩، نيويورك

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

التقييم

التقرير السنوي عن التقييم لعام ٢٠١٨

موجز

في هذا التقرير السنوي عن التقييم لعام ٢٠١٨، يعرض مكتب التقييم المستقل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حالة المبادرات الرئيسية خلال عام ٢٠١٨، وينظر في التقدم المحرز حتى تاريخه في تطبيق مبادئ التقييم المتمثلة في بالاستقلالية والمصداقية والجدوى المرتبطة بالطابع المهني لمكتب التقييم المستقل.

عناصر القرار

قد يرغب المجلس التنفيذي فيما يلي: (أ) أن يحيط علماً بالتقرير السنوي؛ و (ب) أن يطلب إلى البرنامج الإنمائي معالجة المسائل المثارة.



الرجاء إعادة استعمال الورق



المحتويات

الصفحة

أولا -	مقدمة	٣
ثانيا -	التقييمات الرئيسية التي أُجريت في عام ٢٠١٨	٤
ثالثا -	تعزيز ثقافة وممارسة التقييم على الصعيد العالمي في عام ٢٠١٨	١١
رابعا -	الإشراف على التقييم اللامركزي ودعمه	١٤
خامسا -	صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة	١٨
سادسا -	الملاك الوظيفي والتمويل في عام ٢٠١٨	٢٠
سابعا -	برنامج العمل في عام ٢٠١٩	٢٠

أولا - مقدمة

١ - يعرض هذا التقرير السنوي عن التقييم بالتفصيل عمل مكتب التقييم المستقل التابع للبرنامج الإنمائي لعام ٢٠١٨. وكان هذا العام أحد الأعوام الأكثر نشاطا للمكتب، إذ أوفى المكتب بالتزامه أمام المجلس التنفيذي بتقييم جميع البرامج القطرية المقدمة للمجلس في عام ٢٠١٩ لمناقشتها والموافقة عليها، بالإضافة إلى إجراء ثلاثة تقييمات مواضيعية مفصلة في خطة عمله. وفي الوقت الذي ينفذ البرنامج الإنمائي خطته الاستراتيجية الجديدة، للفترة من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠٢١، والتي تحدد منصات للتنمية وزيادة التركيز على الحلول المبتكرة من أجل دعم التنمية، تتزايد أهمية أن تطبق المنظمة رقابة قوية مستقلة ذات مصداقية لضمان مساءلته والتزامه بالشفافية في عملياته.

٢ - ولا يزال استقلال وظيفة التقييم في البرنامج الإنمائي عاملا أساسيا يكفل لها أن تظل بمنأى عن التأثيرات ويضمن المصداقية في تقييمها للفعالية البرنامجية للبرنامج الإنمائي. ونجح مكتب التقييم المستقل في إنشاء هيكله وميزانيته الخاصين به وتحقيق استقلاليتهم المهنية والإدارية، وسيواصل العمل على حماية ذلك من التراجع ومن التأثير الذي لا مسوغ له من أجل كفالة استمرار المصداقية في عمله والشفافية والمساءلة في المنظمة ككل.

٣ - وعلى النحو المبين في سياسة التقييم في البرنامج الإنمائي لعام ٢٠١٦ (DP/2016/23)، أنشئت نقاط مرجعية واضحة للميزة تتكفل بالالتزام بالقيود المالية من عمل مكتب التقييم المستقل وألا تضيقه. ويواصل مدير البرنامج الإنمائي التأكيد على أهمية استقلال عمل المكتب وقيمه في تعزيز عمل البرنامج الإنمائي. ومن الناحية العملية، أسفر ذلك عن زيادة قدرها أربعة أضعاف في التقييمات المستقلة التي أجراها المكتب على نطاق البرنامج الإنمائي، وبذلك خضعت للتقييم أنشطة برامج تكلفتها ٧,٢ بلايين دولار في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩. وبلغ حجم التقييمات كتلة حرجة تمكن من مواصلة تعزيز ثقافة تقييم تعكس الواقع.

٤ - ويقدم مكتب التقييم المستقل تقاريره بانتظام إلى المجلس التنفيذي، الذي يوافق على ميزانيته وبرنامج عمله. وبالإضافة إلى ذلك، فهو يعمل بانتظام مع اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم التابعة للبرنامج الإنمائي، ويحظى بدعم الفريق الاستشاري المعني بالتقييم، الذي يقدم المشورة بشأن عمل المكتب ويوفر ضماناً لجودة التقييمات بصورة دورية.

٥ - وعلى الرغم من استقلالية المكتب، فهو يواصل العمل بصورة تامة مع الزملاء في البرنامج الإنمائي في الاضطلاع بعمليات التقييم لضمان استيفاء النظر في النتائج والاستنتاجات والتوصيات ومراعاتها بشكل كامل في السياسات والبرامج والنهج الجديدة للتنمية على نطاق المنظمة.

المجلس التنفيذي

٦ - عرض المكتب نتائج التقييم المفصلة في جلسات مستفيضة رسمية وغير رسمية مع المجلس التنفيذي، مما أتاح إجراء مناقشة متعمقة. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم المكتب على نحو متزايد بإعداد معلومات جديدة لكي يظل المجلس مطلعاً على عمله. وشملت هذه المعلومات في عام ٢٠١٨ مرفقا للتقرير السنوي عن التقييم لعام ٢٠١٧ (DP/2018/12)، يتضمن تفاصيل عن حالة تنفيذ توصيات

المكتب (DP/2018/12/Add.1). وفي الدورة العادية الأولى للمجلس في عام ٢٠١٩، قدم المكتب في الوثيقة DP/2019/6 تقريراً عن عمله في دعم تنمية قدرات التقييم.

٧ - ووافق المجلس التنفيذي في قراره ١/٢٠١٨ من دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٨ على خطة عمل المكتب الثانية المتعددة السنوات في مجال التقييم، للفترة ٢٠٢١-٢٠١٨ (DP/2018/4). تستند الخطة إلى التوقعات المنصوص عليها في سياسة التقييم لعام ٢٠١٦، وفقاً لما جرى تأكيده في القرار ١٢/٢٠١٧، وتضمن قاعدة موارد للمكتب بقيمة ٤٢,١ مليون دولار من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠٢١.

- الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٨ - عرض خطة عمل المكتب الثانية المحددة التكاليف
- الدورة السنوية لعام ٢٠١٨ - التقرير السنوي عن التقييم لعام ٢٠١٧ ومرفق يتضمن تفاصيل عن حالة تنفيذ توصيات المكتب
- الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٨ - تقييمات خدمات البرنامج الإنمائي التشغيلية المشتركة بين الوكالات والتمويل المجمع

الفريق الاستشاري المعني بالتقييم

٨ - يمضي الفريق الاستشاري المعني بالتقييم حالياً عامه الخامس في دعم المكتب، حيث يقدم خبراؤه المساعدة بشكل روتيني لكفالة الحفاظ على أعلى مستوى من الجودة في التقييمات. ويضم الفريق ١٢ عضواً ينتمون إلى جميع مناطق العالم ويتمتعون بخبرة أكاديمية وعملية في مجال التقييم، ويُعدّون قادة في هذا المجال. وفي أيار/مايو ٢٠١٨، اجتمع موظفو الفريق الاستشاري وموظفو المكتب على مدى ثلاثة أيام لإجراء مناقشة تفصيلية للسنوات الخمس الماضية من الدعم الذي قدمه الفريق، وتقييم المساعدة المقدمة بصورة عامة، واستكشاف مسائل محددة مثل الأساليب المنهجية وتنمية قدرات التقييم الوطنية. وقد ساعد الفريق المكتب على تحسين جودة تقييماته، والانتقال نحو نموذج تقييم مهني، وزيادة كفاءاته التقييمية، وتعزيز دوره في التقييم داخل البرنامج الإنمائي وعلى الصعيد الخارجي.

اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم

٩ - واصل المكتب العمل مع اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم، وعرض عمله ونتائج تقييماته الأساسية ثلاث مرات في عام ٢٠١٨ خلال اجتماعات مع مدير المكتب. وتتولى اللجنة الاستشارية مهمة استعراض الأعمال والأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الكيانات الرقابية في البرنامج الإنمائي - بما في ذلك مكتب التقييم المستقل ومكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات ومكتب الأخلاقيات - وزيادة التنسيق في عملها. وتعتبر اللجنة الاستشارية سمة جديدة في السياسة التقييمية للبرنامج الإنمائي، وجرى اختبارها من الناحية العملية منذ عام ٢٠١٦، وسيكون استعراض السياسات لعام ٢٠١٩ مهماً لإمعان النظر في الدور الخاص الذي تضطلع به فيما يتعلق بالمكتب.

ثانياً - التقييمات الرئيسية التي أُجريت في عام ٢٠١٨

١٠ - كان عام ٢٠١٨ أحد الأعوام الأكثر نشاطاً للمكتب إذ أجرى خلاله ثلاثة تقييمات مواضيعية شاملة و ١٤ تقييماً للبرامج القطرية تغطي ١,٩ بليون دولار من أموال البرامج، وذلك في إطار السعي

للوصول إلى تقييمات تغطي نسبة ١٠٠ في المائة من البرامج القطرية للبرنامج الإنمائي. وبالإضافة إلى ذلك، نُفذ المكتب الأعمال التحضيرية لإجراء ٣٨ تقييماً للبرامج القطرية، تغطي ٥,٣ بلايين دولار أخرى من تمويل البرامج، وهي تقييمات من المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٩. وأنتج تقييماً توليفياً لفترة ١٥ عاما من تقييمات البرامج القطرية تغطي ٩٣ بلداً وجميع المناطق الخمس. وأُجريت جميع التقييمات بالتعاون الوثيق مع الوحدات البرنامجية في البرنامج الإنمائي، فضلاً عن الشركاء وأصحاب المصلحة. وكفل استمرار قوة التواصل والتعاون مع البرنامج الإنمائي الحصول على نتائج تقييم مفصلة وزاخرة بالمعلومات، واستجابة الإدارة للتوصيات على نحو قوي ومفصل.

توفير البرنامج الإنمائي الخدمات التشغيلية المشتركة بين الوكالات من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٧

١١ - أجرى المكتب تقييماً لفعالية وكفاءة البرنامج الإنمائي في توفير الخدمات التشغيلية المشتركة بين الوكالات من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٧ (DP/2018/25). وجمع التقييم المعلومات المستقاة من ٣٥٠ مقابلة وأكثر من ٦٠٠ رداً على استقصاءات، من البرنامج الإنمائي وكيانات الأمم المتحدة على مستوى المكاتب المركزية والإقليمية والقطرية في أكثر من ١٠٠ بلد. كما أشار التقييم إلى الإصلاحات الجارية في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ولكنه لم يعلق عليها.

١٢ - وخلص التقييم إلى أنه في حين أن لدى البرنامج الإنمائي أكبر بصمة جغرافية للخدمات التشغيلية بين جميع كيانات الأمم المتحدة، وأنه يقدم خدماته حالياً لأكثر من ٨٠ منظمة من هذه المنظمات في حوالي ١٧٠ بلداً، فإنه لم يتمكن من استرداد تكاليف تقديم الخدمات إلا بصورة جزئية، بمتوسط يبلغ حوالي ٥٣ مليون دولار في السنة. وعلاوة على ذلك، فقد تفاوتت فعالية البرنامج الإنمائي بين مختلف الخدمات والمواقع، وكان رضا العملاء على الصعيد القطري أدنى من غيره. وثمة مجال للتحسين من حيث الكفاءة، وهو هدف التزم البرنامج الإنمائي بتحقيقه في خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

١٣ - وخلص التقييم إلى وجود افتقار إلى التوجه المراعي لاحتياجات العملاء وإلى الشفافية في تسعير الخدمات، مما يدفع العملاء إلى التشكيك في تحقق القيمة مقابل المال. وشملت مسائل أخرى نقص الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، وضعف نظم التقييم وقنوات إبداء الرأي، وعدم الاتساق في استخدام اتفاقات مستوى الخدمات ومؤشرات الأداء الرئيسية. وكان من الممكن أن يتحقق قدر أكبر من أوجه الكفاءة والوفورات ووفورات الحجم لو أُخذ بالتجميع الكامل للخدمات غير المرتبطة بمواقع معينة.

١٤ - وفي حين أن كيانات الأمم المتحدة المستفيدة من خدمات البرنامج الإنمائي تحقق من هذه الخدمات وفورات في التكاليف والقيمة مقابل المال، فإن أوجه الكفاءة هذه ليست كافية. فالمنظمات تنتظر تحسين نوعية الخدمات وتوقيتها، فضلاً عن زيادة القدرة على الاستجابة والحد من المخاطر. وبالنسبة للبرنامج الإنمائي، فإن وفورات الحجم (المتعلقة بالمباني والشراء والأعمال المصرفية وصرف العملات الأجنبية) هي مصادر القيمة المضافة الأكثر وضوحاً. وتشمل الفوائد الأقل وضوحاً فرصة تمكين البرنامج الإنمائي من القيام بدور قيادي في منظومة الأمم المتحدة، وأوجه التآزر بين مختلف كياناتها، وتعزيز التنسيق بينها، وزيادة إبراز دورها.

١٥ - وحقق نماذج الخدمات المتكاملة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية المزيد من امتلاك زمام الأمور ومستوى أعلى من الرضا، غير أن الافتقار إلى الاعتراف المتبادل ومواءمة السياسات والإجراءات والنظم يمثل تحدياً أمام تحقيق المزيد من التكامل.

١٦ - وتشمل المسائل الأخرى عدم كفاية الموارد المالية والبشرية، وعدم كفاية الأدوات والنظم الإدارية، وعدم القدرة على تسعير الخدمات المقدمة على الوجه السليم واسترداد تكاليفها بالكامل. وقد أثرت هذه المسائل بصورة سلبية إلى حد ما على سمعة البرنامج الإنمائي. وأدى غياب الرؤية الواضحة والحوافز، مثل تقييمات الأداء، إلى الحد من مشاركة الشركات وتنشيط همم موظفي البرنامج الإنمائي. ورحبت إدارة البرنامج الإنمائي بتوصيات التقييم، التي أكدت إلى حد بعيد تحليلها الذي أجرته استنادا إلى استعراض داخلي للخدمات الإدارية. وحدد رد الإدارة (DP/2018/26) الخطوط العامة للإجراءات الرئيسية اللازمة لتنفيذ التوصيات.

تقييم خدمات التمويل المجمع المشترك بين الوكالات التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٧

١٧ - تمثل صناديق التمويل المجمع المشترك بين الوكالات آلية لتلقي المساهمات من الشركاء الماليين المتعددين وتخصيصها للكيانات المنفذة من أجل تحقيق أولويات إنمائية وطنية أو إقليمية أو عالمية محددة. ويدير صناديق الأمم المتحدة للتمويل المجمع مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء، الذي يستضيفه البرنامج الإنمائي. وهناك فئتان رئيسيتان من صناديق التمويل المجمع هما الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين والبرامج المشتركة. ودرس هذا التقييم كفاءة البرنامج الإنمائي وفعاليته في تقديم خدمات التمويل المجمع المشترك بين الوكالات (DP/2018/23) من خلال مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء، ونظر في معلومات تلقاها من ١٩ بلدا، بما في ذلك مقر منظمات الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف وروما وفيينا ولندن وباريس ونيروبي، ومقابلات أجريت مع ما مجموعه ٣٥ كيانا من كيانات الأمم المتحدة و ١٦ جهة مانحة وست منظمات أخرى.

١٨ - وخلص التقييم إلى أن مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء قد أثبت أنه مؤسسة قوية وذات مصداقية ومحيدة تقدم خدمات في مجال التمويل المجمع. وتعترف معظم الجهات المانحة والوكالات بأنه الخيار المفضل للقيام بعمل الوكيل الإداري. ومع ذلك، لا تزال هناك شواغل فيما يتعلق بنوعية تصميم الصناديق وضعف التركيز على النتائج. وتتم التحويلات المالية من المكتب وإليه بشكل سريع بوجه عام، وكثيرا ما تتجاوز مؤشرات الأداء الرئيسية. وفي حين يعترف أصحاب المصلحة بأن بوابة مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء أداة شفافة لإبلاغ المعلومات بشأن مساهمات المانحين، فهي بحاجة إلى زيادة وتيرة الإبلاغ عن النفقات.

١٩ - وخفف التمويل المجمع عبء تكاليف المعاملات على الجهات المانحة، غير أن هذه التكاليف زادت زيادة كبيرة بالنسبة لموظفي مكاتب الأمم المتحدة القطرية والمنسقين المقيمين. وتتعلق الشواغل الأخرى بالاهتمام غير الكافي بإغلاق الصناديق، مما يقوض الكفاءة والمساءلة. وسيؤدي الامتثال الصارم بشأن إغلاق الصناديق في الوقت المناسب إلى تحرير موارد كبيرة يمكن استخدامها في مشاريع جارية.

٢٠ - ويعمل الحاجز الفاصل بين مهام كل من مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء بوصفه وكيلا إداريا والبرنامج الإنمائي بوصفه جهة منفذة على النحو المطلوب؛ إذ لا يوجد أي دليل على حدوث تجاوز لهذا الحاجز الفاصل. ومع ذلك، هناك تصور لدى أقلية كبيرة من منظمات الأمم المتحدة المشاركة مفاده أن الفصل بين المهام على الصعيد القطري أقل فعالية مما ينبغي، مع تزايد عدم رضا الوكالات المتخصصة عن ذلك.

٢١ - وعززت صناديق الأمم المتحدة للتمويل المجمع التنسيق بين الجهات المانحة واتساق عمل الأمم المتحدة، على الرغم من تزايد التنافس على الموارد بين المنظمات المشاركة. وهي تقوم بدور أساسي في تعزيز التخطيط المتكامل في دعم أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وتولي زمام الأمور على الصعيد الوطني. بيد أن النجاح يتفاوت، ويتوقف إلى حد كبير على التزام الجهات الفاعلة الرئيسية.

٢٢ - ورحبت إدارة البرنامج الإنمائي ومكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء بالتقييم، واتفقت عموماً مع نتائجه واستنتاجاته وتوصياته، مع بعض التحفظات التي تتطلب إجراء حوار أوسع نطاقاً داخل مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومع منظمات الأمم المتحدة المشاركة. ويتضمن رد إدارة البرنامج الإنمائي الخطوط العامة للإجراءات الرئيسية اللازمة لتنفيذ التوصيات، وهو يرد في الوثيقة DP/2018/24.

تقييم الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل الحد من الفقر في أقل البلدان نمواً

٢٣ - غطى تقييم رئيسي للدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي من أجل الحد من الفقر في أقل البلدان نمواً (DP/2019/4) أحد المجالات ذات الأولوية بالنسبة للدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي، ونظر في الأنشطة المضطلع بها في إطار الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وشمل التقييم خمسة مسارات للمساعدة البرنامجية وهي: النمو الشامل والعمالة والحماية الاجتماعية؛ وسبل العيش المستدامة؛ والتنمية الاقتصادية المحلية؛ والإنعاش الاقتصادي في حالات الأزمات؛ وتعميم الأهداف الإنمائية للألفية/أهداف التنمية المستدامة. وأجري التقييم في وقت تنخرط فيه البلدان في عملية إدماج أهداف التنمية المستدامة في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية، ولا يزال هناك عدد من التحديات إذا ما أُريد لأقل البلدان نمواً أن تحقق الغايات المتعلقة بالأهداف.

٢٤ - وخلص التقييم إلى أنه رغم التقدم المحرز في الحد من الفقر المدقع، كانت وتيرة الانخفاض بطيئة. وكانت نسبة انخفاض الفقر المدقع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أببطاً مقارنة بالمناطق الأخرى. وخلص التقييم أيضاً إلى أن العديد من أقل البلدان نمواً تعاني من قيود بسبب أوجه الضعف الهيكلي في اقتصاداتها، وضعف تنمية البنية التحتية، وانخفاض الإنتاجية. وتشمل تحديات أخرى النمو غير المنشئ للعمالة، والتفاوت الجنساني الكبير، وتغير المناخ، ونقل الأمراض عبر الحدود، والنزاع.

٢٥ - وفي حين أن أقل البلدان نمواً متنوعة جداً، فهي تتقاسم بعض التحديات الهيكلية والخصائص المشتركة، مثل الافتقار إلى الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي، وقاعدة قدرات إنتاجية ضيقة وغير قادرة على المنافسة في الخارج، وقدرات استيعاب وإمكانية توليد إيرادات محدودة على المستوى المحلي، لا سيما في البلدان الصغيرة الأقل نمواً. ويميز حجم هذه التحديات الهيكلية الكبير هذه البلدان عن البلدان النامية الأخرى، وهو الذي يحدد الدعم البرنامجي الذي يقدمه البرنامج الإنمائي.

٢٦ - وينفذ البرنامج الإنمائي برامج في البلدان السبعة والأربعين الأقل نمواً جميعها، وتستحوذ هذه البرامج على حصة كبيرة من موارده. ففي الفترة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧، بلغت النفقات البرنامجية للبرنامج الإنمائي ١٧,٤ بليون دولار؛ وكان حجم النفقات في أقل البلدان نمواً ٧,١ بليون دولار أو ٤١ في المائة. وبلغ الإنفاق على الحد من الفقر ٢,١٧ بليون دولار أو ٤١ في المائة من مجموع النفقات في أقل البلدان نمواً (باستثناء الصندوق الاستثماري لإرساء القانون والنظام في أفغانستان). ومن أصل ١,٥ بليون دولار من الموارد العادية التي تلقاها البرنامج الإنمائي بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧، خُصّصت نسبة ٦٠ في المائة لأقل البلدان نمواً، وحصة كبيرة منها كانت مكرسة لأفريقيا نظراً إلى عدد البلدان الكبير هناك.

نتائج التقييم والاستنتاجات الرئيسية

٢٧ - فيما يتعلق بالاستراتيجية العامة، تتسم برامج الحد من الفقر والمجالات ذات الأولوية للبرنامج الإنمائي بأهمية بالغة بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً. وعلى الصعيد العالمي، تطور نهج البرنامج الإنمائي مع بدء العمل بأدوات جديدة. وقد أتاحت مبادرات النمو الشامل للجميع المقترنة بدعم البيئة والقدرة على التكيف مع تغير المناخ مزيداً من الفرص لتقديم نماذج لتوليد الدخل وتوفير سبل عيش مستدامة.

٢٨ - وساهم بناء القدرات المؤسسية ودعم السياسات المقدم من البرنامج الإنمائي في الجهود الوطنية للحد من الفقر. وأنشأ البرنامج الإنمائي سجلاً راسخاً من الإنجازات في مجال جمع الموارد المالية لتممية القدرات المؤسسية والاستعانة بمصادر مختلفة من الخبرة المتخصصة من خلال شبكته الواسعة. **وقد أظهر البرنامج الإنمائي التزاماً قوياً بتعزيز الشراكات التحويلية مع القطاع الخاص، ولم ييسر الصلات بين القطاعين العام والخاص فحسب، بل أدخل أيضاً موارد تكميلية لمعالجة الاختناقات على مستوى السياسات والمؤسسات ولتعزيز قيمة الجهات الفاعلة من القطاع الخاص.** على أن التقييم يشير إلى أن انخفاض نطاق هذه المشاركة يقوض إسهام البرنامج الإنمائي في الحد من الفقر.

٢٩ - وقد أعطيت الأولوية للأعمال التجارية والأسواق الشاملة للجميع من أجل دمج القطاعات السكانية الموجودة في أسفل الهرم كالمستهلكين والموردين والعاملين وأصحاب الأعمال التجارية، في سلاسل القيمة والأسواق. ولم يستخدم البرنامج الإنمائي بعد ميزتيه النسبيتين المتمثلتين في وجوده القطري ومصادقته لزيادة العمل في هذا المجال. وتستلزم التدخلات، من قبيل إقامة مشاريع صغيرة وتطوير سلاسل القيمة، إطلاق مبادرات متعددة الجوانب تمتد نطاق دعمها إلى تطوير مشاريع على المستوى المجتمعي وإقامة الروابط بالأسواق والتكامل والتوسع. ومعظم المبادرات لم تجمع بين هذه الجوانب المتعددة، مما أدى إلى نتائج محدودة. وفي أقل البلدان نمواً، لا يزال التمويل البديل والمؤثر من القطاع الخاص، رغم أهميته من الناحية المفاهيمية، في مراحله الأولى. وعلى الرغم من وجود بعض المبادرات الجارية، فإن نجاح التمويل من جانب القطاع الخاص يتركز في الغالب في بلدان تتمتع بقطاعات مالية وأسواق مالية أكثر نضجاً. والبرنامج الإنمائي في وضع مناسب جداً لتيسير زيادة مشاركة القطاع الخاص، ووضع أدوات متينة وملائمة من أجل تمكين عمله في هذا المضمار.

٣٠ - وولدت نهج سبل العيش المستدامة - في إطار المبادرات في مجالات البيئة والطاقة والتكيف مع تغير المناخ على مستوى المجتمع المحلي - نتائج ملموسة في إدماج القضايا البيئية ضمن النظم المجتمعية، وإظهار روابط للحد من الفقر. ووفرت نماذج يمكن تكرارها، ولكن يتعين على البرنامج الإنمائي أن يولي الاهتمام الكافي لتطبيق الخبرات المكتسبة من أجل إرشاد السياسات الوطنية.

٣١ - وفي البلدان المتأثرة بالنزاع والبلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع، اكتسب دور البرنامج الإنمائي ومساهمته في الإنعاش الاقتصادي أهمية، فقد مكّن السكان المتضررين من الحصول على منافع مؤقتة. ولكن هذه المبادرات كانت في أغلب الأحيان عبارة عن برامج قصيرة الأجل وسريعة الأثر تهدف إلى التصدي لتفشي البطالة، ولا تهدف إلى إيجاد فرص عمل مستدامة على المدى الطويل. وقد أدى غياب الاهتمام الكافي بالأبعاد المتشابكة لأوجه الضعف المتعددة والتحديات الناجمة عن محدودية قدرات توليد الدخل وقلة الاستثمارات إلى إضعاف المساهمة في الحد من الفقر.

٣٢ - وستقدم إدارة البرنامج الإنمائي ردها الكامل على هذا التقييم في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي في حزيران/يونيه ٢٠١٩. وقُدِّمت مذكرة من الإدارة خلال الدورة الأولى للمجلس في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ اعترفت بنتائج التقييم ولكن طلبت مزيداً من الوقت لإعداد رد مفصل.

التقييمات المستقلة للبرامج القطرية

٣٣ - في عام ٢٠١٨، أجريت ١٤ عملية تقييم للبرامج القطرية في أنغولا، وباراغواي، والبوسنة والهرسك، وتونس، وتيمور - ليشتي، وجزر القمر، وسيراليون، وغواتيمالا، وفنزويلا، وكوبا، وكولومبيا، ومالي، ومدغشقر، واليمن. ونُفذت أعمال تحضيرية أيضاً لتقييم البرنامج القطري لأفغانستان، على أن هذا التقييم أُرجئ إلى عام ٢٠١٩ في أعقاب تمديد البرنامج القطري لفترة سنتين. وشملت هذه التقييمات نفقات برنامجية بقيمة ١,٩ بليون دولار للبرنامج الإنمائي، وتغطي جميع وثائق البرامج القطرية التي توشك على الانتهاء في عام ٢٠١٩.

٣٤ - ونسبة تغطية تقييم البرامج القطرية المنتهية البالغة ١٠٠ في المائة تأتي بناء على طلب المجلس التنفيذي وقد نُفذت في المظروف نفسه لتمويل مكتب التقييم المستقل. ولا يزال هذا التحدي معقولاً في المرحلة المقبلة، ولكن من أجل ضمان جودة التقييم بتكلفة أقل، عزز المكتب فريق المقيمين المهنيين والفريق المعني بالبحث التابعين له، مما سمح بإجراء مزيد من عمليات البحث وجمع المعلومات قبل الزيارات القطرية التي تجري خلالها متابعة النتائج الأولية المكتوبة والتحقق منها. وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت اجتماعات الجهات صاحبة المصلحة التي تقدم فيها التقييمات النهائية إلى مكاتب البرنامج الإنمائي القطرية وشركائها، تقام الآن عن بعد بنجاح بواسطة منصات عقد الاجتماعات على شبكة الإنترنت.

٣٥ - وفي بعض البلدان، حال استمرار النزاع والاضطرابات الاجتماعية دون قيام المقيمين في مكتب التقييم المستقل بزيارة البلد أو إجراء مقابلات مع النظراء الحكوميين والجهات المستفيدة بصورة مباشرة. ونتيجة لذلك، كان على المقيمين الاعتماد على معلومات من مؤسسات البرنامج الإنمائي ومكاتبه القطرية وعلى مقابلات تجري عن بعد مع موظفي الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، والجهات المانحة الثنائية. وأدى النزاع القائم في اليمن إلى إجراء مقابلات مع الزملاء في البرنامج الإنمائي وشركائه في التنفيذ داخل المركز الإقليمي للدول العربية في الأردن أو عن بعد بواسطة التداول عن بعد. ورغم هذه التحديات، أجري تقييم متين ولقى ترحيباً جيداً من المكتب الإقليمي والمكتب القطري، وسيستخدم في تعزيز برامج مقبلة. وبينت العملية إمكانية إجراء تقييم مفيد وذو مصداقية حتى في الظروف الصعبة، ولكن هناك حاجة إلى دعم ومشاركة كاملين من أجل تحقيق ذلك.

٣٦ - وستعزز الخبرات المكتسبة من عمليات التقييم في سياقات صعبة العمل مستقبلاً في عام ٢٠١٩ وما بعده، لا سيما في البلدان التي تمر بأزمات مثل أفغانستان والجمهورية العربية السورية والصومال والعراق، وجميعها سيخضع لتقييمات في عام ٢٠١٩.

تحليل توليفي للتقييمات المستقلة للبرامج القطرية وتقارير التقييم الموجزة

٣٧ - أجرى مكتب التقييم المستقل، في سياق إشرافه على تنفيذ البرنامج الإنمائي للبرامج، ١٠٥ تقييمات لنتائج التنمية في ٩٣ بلداً بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠١٦. وأجرى المكتب استعراضاً للتقييمات وتوليفاً للنتائج لتقديم لمحة عامة إلى البرنامج الإنمائي والمجلس التنفيذي عن طريقة مساهمة

البرامج القطرية في نتائج التنمية على مدى السنوات الخمس عشرة السابقة، ولإرشاد الاستراتيجيات البرنامجية المقبلة. وشملت الدروس الرئيسية المستخلصة من ١٠٥ تقييمات ما يلي:

(أ) يحقق البرنامج الإنمائي نجاحاً أكبر على الصعيد القطري، إضافة إلى مواءمة أعلى للبرنامج ونتائج أفضل، عندما يتبع نهجاً للتنمية البشرية ويركز جهوده على تعزيز المؤسسات، وتعبئة الموارد، وتكامل منظومة الأمم المتحدة.

(ب) ترتبط الإدارة القائمة على النتائج وإدارة المعارف في معظم الأحيان بممارسات مرتكزة على الامتثال من أجل الوفاء بالتزامي الرصد والإبلاغ. وتعمل المكاتب القطرية الناجحة على وضع نظريات تغيير لكل نتيجة وتستخدم رصد التقدم وإدارة المعارف الناتجة من الدروس بوصفها حلقة تغذية مرتدة مستمرة تندمج في عمليات التعلم والتحسين الداخلية.

(ج) تركز نتائج الحوكمة الديمقراطية في أغلب الأحيان على مشاركة البرنامج الإنمائي في تعزيز القدرات الوطنية من أجل صياغة السياسات وتحديد الإجراءات. ومن المفيد التركيز على تقييمات الثغرات والاحتياجات لكفالة أن تكون التدخلات مرتكزة على الطلب.

(د) يستلزم النجاح في الحد من الفقر تعزيز القدرة الوطنية على وضع استراتيجيات ومبادرات وطنية لمعالجة الفقر المتعدد الأبعاد تحدد الفئات الضعيفة والمهمشة من السكان.

(هـ) تعتمد إنجازات الاستدامة البيئية للبرنامج الإنمائي إلى حد كبير على تصميم وتنفيذ مخططات التمويل التي تجمع بين الحكومات والجهات المانحة والمصارف الإنمائية الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص من أجل المشاركة في معالجة القضايا البيئية المعقدة.

(و) فيما يتعلق بالتصدي للأزمات والحد من مخاطر الكوارث، يُعتبر البرنامج الإنمائي فعالاً بصورة خاصة حيثما يمكنه أن ينسق عمل منظومة الأمم المتحدة بفعالية من أجل بناء المؤسسات وإسداء المشورة في مجال السياسات، من جهة، وإنعاش سبل كسب الرزق وبناء القدرة على الصمود، من جهة أخرى.

(ز) ترتبط استدامة النتائج البرنامجية للبرنامج الإنمائي في معظم الأحيان ارتباطاً مباشراً بمدى تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني، والاهتمام المتواصل ببناء القدرات الوطنية، والتفاعل مع المجتمع المدني. وتنجم حدود الاستدامة في معظم الحالات عن الافتقار إلى استراتيجيات خروج وعدم كفاية الرصد، وعدم إيلاء الاهتمام الكافي للتقييم والتعلم فيما يتعلق بالإدارة التكيفية، والفرص الضائعة لتكرار المبادرات الناجحة.

(ح) مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبارها مسألة شاملة لعدة قطاعات. تعمل مكاتب قطرية عديدة من دون استراتيجيات جنسانية كافية وتعتمد إلى حد مفرط على جهة تنسيق واحدة للشؤون الجنسانية. والمكاتب التي تتمتع باستراتيجيات وخطط شاملة مكرسة للمساواة بين الجنسين، أكثر استعداداً للمساهمة في نتائج التنمية المنصفة في أي سياق.

(ط) يشكل التنفيذ على الصعيد الوطني تحدياً، مع أن المبادرات المنفذة على الصعيد الوطني يمكن أن تساعد في زيادة الإمساك بزمام الأمور على الصعيد الوطني واستدامة النتائج. ولكن تفتقر المكاتب القطرية في كثير من الأحيان إلى استراتيجيات كافية للتعامل مع المخاطر والتحديات المرتبطة بإدارة هذه المشاريع.

(ي) تواجه المكاتب القطرية تحديات متزايدة مع انخفاض التمويل الأساسي والحاجة إلى تنويع مصادر تمويلها. وتمكنت المكاتب التي وضعت استراتيجيات لتعبئة الموارد من تحسين مصادر التمويل وتنويعها، والموازنة بين مساهمة الحكومة في تقاسم التكاليف والصناديق الرأسية، وبشكل تدريجي إضافة مصادر التمويل المشترك الأخرى مثل القطاع الخاص.

٣٨ - وأعد مكتب التقييم المستقل أيضاً خلاصة من صفحتين لموجزات تقييم البرامج القطرية تشمل الـ ١٠٥ تقييمات بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠١٦، وهي تتيح سهولة الوصول إلى نتائج التقييم والاستنتاجات والتوصيات. وتذكر الموجزات بالتفصيل أهمية عمل البرنامج الإنمائي ونهجه إزاء الأولويات الإنمائية الوطنية، وفعاليته في تحقيق النتائج واستدامتها، وتركزه الاستراتيجي وشراكته مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومنظمات إنمائية أخرى. كما توفر معلومات تقييم بشأن ما واجهه البرنامج الإنمائي من تحديات وما حققه من إنجازات على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية في عمله في جميع أنحاء العالم.

ثالثاً - تعزيز ثقافة وممارسة التقييم على الصعيد العالمي في عام ٢٠١٨

٣٩ - يواصل مكتب التقييم المستقل العمل في إطار مجتمع التقييم العالمي على تعزيز ثقافة التقييم في البرنامج الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة وكذلك داخل الحكومات. ففي عام ٢٠١٨، بقي المكتب نشطاً للغاية في أعقاب المؤتمر المعني بقدرات التقييم الوطنية لعام ٢٠١٧ ونشر الوقائع وإطلاق أداة تشخيصية وطنية لتعزيز التقييم داخل الوكالات الحكومية. وحافظ المكتب على دور رائد في فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، قدم ورقة إلى المجلس التنفيذي تبين الدعم الذي يقدمه من أجل تنمية القدرات داخل البرنامج الإنمائي وخارجه (DP/2019/6).

وقائع المؤتمر المعني بقدرات التقييم الوطنية لعام ٢٠١٧ ومتابعته

٤٠ - نظم مكتب التقييم المستقل المؤتمر المعني بقدرات التقييم الوطنية لعام ٢٠١٧ في اسطنبول في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ الذي ضمّ أكثر من ٥٠٠ مشارك من أكثر من ١١٠ بلدان، تحت عنوان "الناس والكوكب والتقدم في عصر أهداف التنمية المستدامة". وتضمنت وقائع المؤتمر المنشورة في عام ٢٠١٨ ما مجموعه ٤٦ ورقة قدمها أكثر من ٧٠ كاتباً وكاتبة، معظمهم من بلدان مشاركة في المؤتمر، مما وفر مورداً ممتازاً للذين حضروا المؤتمر ولجتمتع التقييم الأوسع نطاقاً.

٤١ - وفي أعقاب مؤتمر عام ٢٠١٧، قدم المكتب الدعم لمزيد من العمل المتعلق بقدرات التقييم الوطنية لتلبية الطلب الإقليمي. ووفر المكتب الدعم المالي للمكتبين القطريين التابعين للبرنامج الإنمائي في كازاخستان وتركمانستان من أجل تنفيذ مشروع متعدد البلدان، هو الشراكة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة الخضراء. وتناول المشروع نتائج الالتزام بالتعميم والتسريع ودعم السياسات الذي حدد ثغرات كبيرة في مواءمة الخطط الإنمائية الوطنية مع الأهداف ذات الصلة بالبيئة. وعزز المشروع أيضاً القدرات الوطنية في كازاخستان وتركمانستان من أجل إصدار إحصاءات بيئية بالاستناد إلى إطار تطوير الإحصاءات البيئية لعام ٢٠١٣ الذي وضعته اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، إضافة إلى الأدوات ذات الصلة.

٤٢ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، قدم المكتب الدعم المالي والتقني إلى المكتب الإقليمي لأفريقيا من أجل تنظيم حلقة عمل إقليمية لأفريقيا في مجال قدرات التقييم الوطنية في كينغالي، برواندا، وجمع ممثلي الحكومات والمؤسسات الإقليمية وشبكات التقييم وموظفي الأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي للمشاركة

في الجهود الرامية إلى تعزيز وظائف ونظم التقييم الوطنية، وربطها بعمليات تقييم أهداف التنمية المستدامة ورصدها. وكانت المشاركة النشطة للممثلين الحكوميين من ١٤ بلداً جديدة بالملاحظة. وأدت عروض بشأن أداة التشخيص الجديدة في نظام التقييم على شبكة الإنترنت لمكتب التقييم المستقل إلى تنفيذ حكومة السنغال مشروعاً تجريبياً وإعداد تقرير تشخيصي عن نظام التقييم الوطني في البلد، بهدف وضع سياسة تقييم وطنية.

٤٣ - وقدم المكتب الدعم لمشاركة الممثلين الحكوميين من بوتسوانا في أسبوع التقييم الآسيوي لعام ٢٠١٨ في شينغدو، بالصين، الذي نظمه مصرف التنمية الآسيوي ومعهد التمويل والتنمية لآسيا والمحيط الهادئ التابع لوزارة المالية الصينية وجمع ٢٤٠ مشاركاً من ٤٩ بلداً. ويسر المكتب انعقاد جلسة بقيادة قطرية بشأن طريقة تقييم دعم المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات لتحللها عرض مشترك برعاية البرنامج الإنمائي قدمه مكتب المراجع العام للحسابات ومكتب الاستراتيجية الوطنية (الوكالة الرائدة في مجال التقييم) في بوتسوانا.

أنشطة أخرى

٤٤ - الحوار مع مؤسسة ويلتون بارك، المملكة المتحدة - تعاون مكتب التقييم المستقل مع مؤسسة ويلتون بارك من خلال حوار خاض في عدد من المسائل الملحة المتعلقة بالتقييم وأهداف التنمية المستدامة. وضم الاجتماع الذي استمر ثلاثة أيام مجموعة مختارة تتألف من ٢٥ من المفكرين البارزين في مجالي المساعدة الإنمائية وبحوث التقييم، إلى جانب أخصائيين من قطاعات أخرى، بما في ذلك مراجعة الحسابات والإحصاءات والمساعدة الإنسانية والأعمال المصرفية والعالم الأكاديمي ووسائل الإعلام، وذلك لمناقشة موضوع "إعادة النظر في مسائل الاستقلال والموضوعية والدور البالغ الدلالة للتقييم في حقبة أهداف التنمية المستدامة" والتفكر فيه. وقد أتاح الحوار إجراء مناقشة رفيعة المستوى وعملية ولكن غير رسمية، تناولت المسائل المفاهيمية والعملية الناشئة عن أوجه التقاطع بين المساءلة والاستقلال والموضوعية ورأي التقييم الحاسم، وبحث المدى الذي تؤدي فيه خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، إلى جانب الفهم المتغير لمعنى "التنمية"، إلى نشوء مجموعة جديدة من التحديات لعملية التقييم بوصفها ممارسة مهنية مستقلة وموضوعية وبالغة الدلالة.

٤٥ - البرنامج الدولي للتدريب في مجال تقييم التنمية، بون، ألمانيا - تمثل هذه الدورة إحدى أبرز برامج التدريب التنفيذي في مجال التقييم على الصعيد العالمي. ويشترك المكتب منذ فترة طويلة في البرنامج ويدعم حضور مجموعة من المشاركين من المكتب والبرنامج الإنمائي والحكومات؛ ويواصل مدير المكتب دوره كأحد أعضاء هيئة التدريس الزائرين. وفي إطار الدورات المقبلة للبرنامج الدولي للتدريب في مجال تقييم التنمية، يعتزم المكتب تقديم برنامج دراسي عن التقييم في منظومة الأمم المتحدة، مما يدل على دور المكتب وإمكاناته القيادية.

٤٦ - وقد شارك نائب مدير المكتب في منتدى الأمم المتحدة الثاني العالمي للبيانات، وهي مناسبة رئيسية تعقد كل سنتين للمنتجين والمستخدمين الرئيسيين للبيانات والإحصاءات. وشكل المنتدى فرصة للتداول بشأن الأبعاد الفنية والسياسية للبيانات والإحصاءات، ولتناول كيفية تصدي القطاعين العام والخاص للتحديات والفرص التي يواجهها المجتمع الإحصائي العالمي.

فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم: الدور المتغير لمكتب التقييم المستقل

٤٧ - في عام ٢٠١٨، واصل المكتب العمل بشكل كامل مع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم ومع العديد من أفرقة العاملة. وتلك هي السنة الأخيرة التي يقدم فيها البرنامج الإنمائي والمكتب الرعاية الكاملة لأمانة فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. ومن الآن فصاعداً، يعتزم المكتب تخفيض دعمه المالي والدعم بالموظفين إلى حد كبير. وقد اعترف رؤساء فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم بالاعتماد الكبير للمكتب على البرنامج الإنمائي وعدم استدامة نموذج الأعمال الحالي للمكتب. وستؤدي هذه الخطوة إلى إتاحة الموارد البشرية والمالية التي تشتت الحاجة إليها في عمليات التقييم للبرنامج الإنمائي.

٤٨ - وابتداءً من عام ٢٠١٩، سيواصل المكتب عمله كعضو رائد في الفريق المعني بالتقييم، وسيدعمه في إنشاء فرقة عمل تعنى بالإدارة لإعادة النظر في المبادئ التي تأخذ بها كيانات الأمم المتحدة المختلفة العاملة معاً في إعداد استراتيجية التنمية لما بعد عام ٢٠١٩. وسيواصل مدير المكتب عمله بوصفه نائباً للرئيس، وسيشارك في الفريق الرئيسي للقيادة، الذي سيعمل على صياغة استراتيجية جديدة للفريق المعني بالتقييم تتم مناقشتها في الاجتماع السنوي العام لسنة ٢٠١٩.

٤٩ - وشاركت مديرية المكتب وموظفوه في أسبوع التقييم الذي نظمه الفريق المعني بالتقييم في روما، إيطاليا، في أيار/مايو ٢٠١٨، إلى جانب ما يزيد عن ١٦٠ مقيماً من أكثر من ٤٠ كياناً من كيانات الأمم المتحدة.

أداة التشخيص الوطنية

٥٠ - وضع المكتب أداة للتقييم الذاتي على شبكة الإنترنت لتشخيص التقييم والتخطيط الاستراتيجي له، الأمر الذي حظي بدعم من وكالة التنمية الدولية في النرويج. وتيسر الأداة وضع أو تعزيز إطار تقييم وطني لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وتعالج الثغرات التي تعترض أساليب التفكير والممارسات الوطنية في مجال التقييم؛ وتوجه عمليات وتُظم التقييم التي تتولى البلدان قيادتها. وكما ذكر أعلاه، فقد أجرى ممثلو حكومات ١٤ بلداً تقديمًا للأداة في حلقة عمل عقدت في كيغالي، رواندا. وبالإضافة إلى السنغال، يقوم كل من أوغندا ونيبال باختبار هذه الأداة.

الاتصال والتوعية

٥١ - لدى مكتب التقييم المستقل استراتيجية شاملة للاتصالات وهو يقوم بتطوير منتجات للتقييم الاستراتيجي لنشر نتائج تقييمات في الأوساط المستهدفة وبالمساعدة في كفاءة الاستفادة من التوصيات. وتُنشر تقارير المكتب بأشكال عديدة، بما في ذلك تقارير موجزة من صفحتين وموجزات توضيحية ورسوم معلوماتية، إلى جانب التقارير الكاملة، وتتزايد إتاحتها بالشكل الإلكتروني حصراً. وتمكّن التقارير الأقصر صانعي القرار من تحديد التحديات الرئيسية بسرعة وسهولة، إلى جانب المتابعة من خلال التقارير التقنية الأكثر تفصيلاً. وقد أجرى المكتب في عام ٢٠١٨ عملية تغيير لعلامته؛ ولتحسين ظهوره على شبكة الإنترنت، جدد المكتب موقعه الشبكي لتعزيز تجربة المستخدمين عن طريق الرؤية التفاعلية والتصفح الميسر. وقد أصبح الموقع الشبكي سهل التصفح على الأجهزة المحمولة. ولاستهداف احتياجات الجمهور من حيث التقارير الأقصر في أوقات فيض المعلومات، أدرج المكتب في تقارير التقييم المستقلة للبرامج القطرية نهجاً سردياً مرفقاً بعناصر مرئية مقنعة.

٥٢ - وبينت التحليلات أن ٤١٣ ٨٥ شخصا قد زار الموقع الشبكي للمكتب في عام ٢٠١٨، ويتابعه أكثر من ١٠ ٥٠٠ متابع على موقع تويتر.

٥٣ - وقد شهد مركز الموارد التقييمية المزيد من التطوير خلال عام ٢٠١٨ بسبب عمل المكتب مع مكاتب البرنامج الإنمائي الإقليمية لتعزيز الرقابة ودعم التقييمات اللامركزية. ويعمل المركز حاليا كقاعدة بيانات عامة للتقييمات، ويضم أكثر من ٤ ٠٠٠ تقييم للبرنامج الإنمائي والمكتب تشمل جميع المناطق والمجالات المواضيعية. وهو أيضا أداة إدارية شاملة للإشراف على خطط التقييم ودعم تنفيذها في الوقت المناسب، وكذلك متابعة استجابات ردود الإدارة وإجراءاتها الرئيسية.

رابعا - الإشراف على التقييم اللامركزي ودعمه

الاستثمار في التقييم في عام ٢٠١٨

٥٤ - أنفق البرنامج الإنمائي ٢٢ مليون دولار على التقييم على نطاق المنظمة خلال عام ٢٠١٨، أي نسبة ٠,٤٨ في المائة من الأموال الأساسية وغير الأساسية المخصصة لاستخدام صندوق البرنامج الإنمائي^(١). ولدى المكتب ميزانية قدرها ٨,٧ مليون دولار للإنفاق على التقييمات والأنشطة المؤسسية وتكاليف الموظفين والإيجار، منها مبلغ ٨,٥٥ مليون دولار مخصص من الموارد الأساسية. وفي المجموع، بلغت نسبة مخصصات المكتب ٠,١٩ في المائة من الأموال الأساسية وغير الأساسية المخصصة لاستخدام صندوق البرنامج الإنمائي، بانخفاض طفيف عن عام ٢٠١٧ (٩ مليون دولار، منها مبلغ ٨,٧ مليون دولار من الموارد الأساسية)؛ بيد أن التخصيص يتماشى مع الميزانية السنوية المطلوبة للمكتب والتي أقرها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٨ (DP/2018/4).

٥٥ - وقد أنفقت المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي ١١,٥ مليون دولار على التقييم خلال عام ٢٠١٨. ويشمل ذلك تكاليف تنفيذ التقييم (٦,٦ مليون دولار)، وتكاليف الموظفين (٣,٩ مليون دولار)، فضلا عن التكاليف الإضافية المتصلة بالتقييم (١ مليون دولار)^(٢).

٥٦ - وبلغ إجمالي نفقات مقر البرنامج الإنمائي والمكاتب الإقليمية لتنفيذ ودعم التقييم والإشراف عليه ما مقداره ١,٨ مليون دولار، بما في ذلك تكاليف التقييم (٠,٣ مليون دولار) والموظفين (١,٤ مليون دولار) ونفقات التقييم الإضافية (٠,١ مليون دولار).

تنفيذ التقييمات اللامركزية في عام ٢٠١٨

٥٧ - في عام ٢٠١٨، أنجز البرنامج الإنمائي ٢٨٣ تقييما مقررًا للسنة، وهو ما يمثل انخفاضًا عن عام ٢٠١٧ عندما أنجز ٣١٥ تقييما. وفي عام ٢٠١٨، أنجز البرنامج الإنمائي ١٢٦ تقييما للمشاريع (٤٥ في المائة)، و ١٢١ تقييما لمشاريع مرفق البيئة العالمية (٤٣ في المائة)، و ٢١ تقييما للنواتج (٧ في المائة) و ١٥ تقييما لأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والبرامج المواضيعية أو القطرية

(١) ترد تفاصيل استخدام الأموال الرئيسية وغير الرئيسية في التقرير السنوي لعام ٢٠١٨ لمدير البرنامج الإنمائي بقيمة ٤,٦ بليون دولار.

(٢) تم احتساب ذلك باستخدام أرقام النفقات المبلغ عنها ذاتيا الواردة في التقرير السنوي الذي يركز على النتائج، فضلا عن الإبلاغ الذاتي عن الأرقام المتعلقة بنفقات التقييم من خلال مركز الموارد التقييمية.

(٥ في المائة). ويمكن ملاحظة التراجع في معظم الأحيان في خفض عدد تقييمات مشاريع البرنامج الإنمائي، وذلك من ٢٢٤ تقييما مقررا في تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ١٢٦ تقييما منجزا بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

٥٨ - ويعكس هذا الخفض استمرار الفرق بين التقييمات المقررة وتلك المنجزة خلال أي سنة من السنوات. وتم تسليط الضوء على هذه المسألة في التقرير السنوي عن التقييم لعام ٢٠١٧ حيث لوحظ اتجاه مماثل (٥٦٢ تقييما مقررا مقابل ٣١٥ تقييما منجزاً). وبحلول تموز/يوليه ٢٠١٨، كان من المقرر أن ينجز البرنامج الإنمائي ٥٠٤ تقييمات بميزانية إجمالية قدرها ١٦ مليون دولار. وبحلول نهاية العام، كان قد تم إنجاز ٢٨٣ تقييما بميزانية قدرها ٨,٧ مليون دولار، أي ما يمثل ٥٦ في المائة.

٥٩ - وفيما يُتوقع إدخال تعديلات على خطة التقييم في أي سنة، يشعر المكتب بالقلق من أن تؤدي تلك التعديلات إلى الإفراط في التركيز على التقييمات الإلزامية، وألا يتم إدراج وتناول ما تم تعديله وحذفه في السنوات المقبلة من أجل ضمان التغطية الشاملة للتقييم. وبالمثل، وفي بعض المناطق، أصبحت التعديلات المدخلة على خطط التقييم تتكرر بانتظام، وهي بمثابة وسيلة لضمان الامتثال السنوي، ولتقديم تقارير أكثر إيجابية. وهناك حاجة إلى مزيد من الدعم لضمان أن تضع الوحدات البرنامجية الخطط على النحو الملائم وأن تنفذ التقييمات في الوقت المناسب لاستخلاص النتائج وتحقيق الالتزامات المتعلقة بالشفافية والمساءلة والتعلم بموجب خططها التقييمية.

٦٠ - وتسبب التغييرات المستمرة في خطط التقييم للوحدات البرنامجية اختلال التوازن في التغطية التقييمية للمنظمة واستخلاص الدروس لتوجيه البرامج في المستقبل؛ وبذا، فهي تؤدي إلى عدم كفاية تغطية التقييم واستخلاص النتائج. ومع أن عدد التقييمات النهائية واستعراضات منتصف المدة لمرفق البيئة العالمية بقي ثابتا (حوالي ١٢٠ في السنة)، فهي تمثل على نحو متزايد نوع التقييم الغالب للبرنامج الإنمائي (بلغت نسبتها ٤٣ في المائة بعد أن كانت ٣٥ في المائة في عام ٢٠١٧). والبرمجة التي يمولها مرفق البيئة العالمية، من خلال تقييماته لمنتصف المدة وتقييماته النهائية، تمثل بشكل مفرط التزامات البرنامج الإنمائي بالشفافية والمساءلة والتعلم. وهذا على الرغم من أن مشاريع مرفق البيئة العالمية لم تمثل سوى ٩ في المائة من نفقات البرنامج الإنمائي في عام ٢٠١٨ و ١٧ في المائة من المشاريع (٧٥٤ مشروعاً) منشطا لمرفق البيئة العالمية في مقابل ٣٧٨ ٤ مشروعاً للبرنامج الإنمائي^(٣). وتدعو المبادئ التوجيهية الجديدة للتقييم في البرنامج الإنمائي وحدات البرنامج إلى كفالة أن تتضمن حافظات البرامج والمشاريع خطط تقييم متوازنة لاستخلاص الدروس من جميع أعمال البرنامج الإنمائي، وألا تركز فقط على التقييمات الإلزامية، مثل مشاريع مرفق البيئة العالمية.

٦١ - ومن المقرر إجراء ٥٣١ تقييما لامركزيا في عام ٢٠١٩ بميزانية قدرها ١٦,٨ مليون دولار^(٤).

تقييم جودة التقييمات اللامركزية

٦٢ - دخلت عملية تقييم جودة التقييمات اللامركزية الآن عامها الثالث، مع الإبقاء على نفس أداة تقييم الجودة خلال الأعوام ٢٠١٦ و ٢٠١٧ و ٢٠١٨ لضمان الاتساق. وفي العام ٢٠١٨، تم تقييم

(٣) للمحة التنفيذية للبرنامج الإنمائي، شباط/فبراير ٢٠١٩: نفقات والتزامات البرنامج الإنمائي لعام ٢٠١٨، ٤,٦ بليون دولار. التكيف واستخدام أموال مرفق البيئة العالمية والالتزام لعام ٢٠١٨، ٤١٥ مليون دولار.

(٤) مركز الموارد التقييمية، ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

جودة ٢٢٥ تقييماً مقررًا ومنجزاً^(٥). وشهدت العملية تحسناً في جودة التقييمات على مدى السنوات الثلاث، واعتبرت نسبة ٧٦ في المائة من التقييمات المنجزة (١٧٠ تقييماً) مرضية إلى حد ما أو مرضية أو مرضية للغاية في عام ٢٠١٨، وذلك مقارنة بنسبة ٧٤ في المائة في عام ٢٠١٧ (٢١٢ تقييماً) و ٧٢ في المائة في عام ٢٠١٦ (١٨٧ تقييماً).

٦٣ - وخلصت عملية تقييم الجودة في عام ٢٠١٨ إلى أن النسبة المئوية للتقييمات التي حصلت على تقدير مرض قد ارتفعت مقارنة بنتائج عام ٢٠١٧، من ١٩ إلى ٢٥ في المائة. وفي عام ٢٠١٨، حصل تقييم واحد على تقدير مرض للغاية، و ٢٥ في المائة على تقييم مرض (٥٦ تقييماً) و ٥٠ في المائة على تقييم مرض إلى حد ما (١١٣ تقييماً). وقد كانت جودة ٢٤ في المائة من التقييمات، و ٥٥ تقييماً منها بميزانية تبلغ ١,٧ مليون دولار، أقل من المعايير الدنيا للبرنامج الإنمائي.

٦٤ - وتسمح عملية تقييم الجودة للمقر والمكاتب الإقليمية بتحديد المجالات التي قد تحتاج إلى مزيد من الدعم، سواء من الناحية الجغرافية أو حسب نوع التقييم. وبيانات تقييم الجودة متاحة لوحدة البرامج والمكاتب الإقليمية للتعلم منها بهدف تحسين تنفيذ عمليات التقييم واستخدام الموارد في المستقبل.

٦٥ - ومن المهم التأكيد على أنه في حين أن التحسن العام في الجودة قد يعتبر طفيفاً، فإن هناك جهوداً كامنة في بعض المناطق لضمان تحسين نوعية التقييمات. ويصدق ذلك بصفة خاصة في الدول العربية حيث ٤٧ في المائة من التقييمات كانت في عام ٢٠١٦ مرضية إلى حد ما أو تتجاوز حد الجودة؛ وارتفعت هذه النسبة إلى ٦٥ في المائة في عام ٢٠١٨، مما يدل على بذل الجهود من جانب المكتب الإقليمي لدعم المكاتب القطرية وتحسين جودة التقييم. وبالمثل، فإن نسبة جودة التقييم في المكاتب القطرية في أوروبا ورابطة الدول المستقلة ارتفعت من ٦٥ في المائة ذات نوعية مرضية في عام ٢٠١٦ إلى ٨٣ في المائة في عام ٢٠١٨.

تنفيذ التقييمات اللامركزية في عام ٢٠١٨

٦٦ - ركزت جهود الدعم المقدمة للتقييمات اللامركزية في عام ٢٠١٨ على إعادة كتابة شاملة للمبادئ التوجيهية للتقييم في البرنامج الإنمائي وإعادة إطلاقها، وقد أُنجزت هذه المبادئ التوجيهية في عام ٢٠١٨ وأقرها الفريق المعني بالأداء التشغيلي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. وتجسد المبادئ التوجيهية التزام البرنامج الإنمائي بالتقييم ورغبته في تحسين جودة التقييم ومصادقته وإمكانية استخدامه في استخلاص الدروس المستفادة وكفالة توجيه الأعمال المقبلة وتعزيزها بالخبرات السابقة.

٦٧ - وقد قام المكتب بقيادة عملية صياغة تشاركية للمبادئ التوجيهية ضمت ممثلين من مكتب السياسات ودعم البرامج، والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية. وتستكمل المبادئ التوجيهية الجديدة التوجيهات السابقة بما يتفق مع التغييرات على نطاق البرنامج الإنمائي منذ إطلاقها الأولي في عام ٢٠٠٩، وهي تعكس حالياً أهداف التنمية المستدامة، وسياسة البرنامج الإنمائي بشأن التقييم لعام ٢٠١٦، والقواعد والمعايير المنقحة لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، والخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

(٥) تم في عام ٢٠١٨ تقييم جودة ٤٢ تقييماً للأعوام ٢٠١٦ و ٢٠١٧ و ٢٠١٩. وفي عام ٢٠١٨، بلغ مجموع التقييمات التي خضعت لتقييم الجودة ٢٦٧ تقييماً.

٦٨ - وتركز التغييرات الرئيسية في المبادئ التوجيهية على مجالات الاحتياجات التي تم إبلاغ المكتب بها خلال حلقات العمل لعام ٢٠١٦-٢٠١٧ مع جهات التنسيق المختصة بالرصد والتقييم في المكاتب القطرية والإقليمية، فضلاً عن الملاحظات المستخلصة إثر الإشراف على تنفيذ خطط التقييم وعمليات تقييم الجودة السنوية للتقييمات. وتشمل التغييرات الأساسية ما يلي:

- (أ) تفاصيل الأدوار والمسؤوليات والمساءلة فيما يتعلق بتنفيذ التقييم في وحدات البرامج؛
- (ب) هياكل الدعم والرقابة لتنفيذ التقييم وضمان الجودة؛
- (ج) تفاصيل عمليات تطوير خطة التقييم ومضمونها وتعديلها طوال فترة حياتها؛
- (د) النماذج والتوجيهات المفصلة للاختصاصات، والتقارير الاستهلاكية، وتقارير التقييم، بما في ذلك روابط الأمثلة العالية الجودة.

٦٩ - وقد وضعت المبادئ التوجيهية الجديدة للتقييم في ستة أقسام سعيًا إلى تحقيق هدف صريح هو تيسير تنفيذ التقييمات وإدارتها، وضمان أن تتسم نتائج التقييم واستنتاجاته بالمصداقية والجودة العالية وقابلية الاستخدام. وسيجري استعراض هذه المبادئ التوجيهية وتحديثها سنوياً لتلبية احتياجات وحدات البرنامج.

٧٠ - وخلال السنوات الثلاث الماضية، عمل المكتب على نحو وثيق مع البرنامج الإنمائي على تعزيز التقييمات اللامركزية، وتحسين الجودة والشفافية، واستخلاص الدروس المستفادة من أجل تعزيز البرمجة. وإضافة إلى التمويل المقدم من البرنامج الإنمائي، فقد أمكن توسيع نطاق الدعم المقدم إلى التقييمات اللامركزية بفضل مساعدة مالية مقدمة من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، مما مكن المكتب والبرنامج الإنمائي من القيام بما يلي:

- (أ) وضع توجيهات جديدة للتقييم (٢٠١٨)؛
- (ب) تقديم التدريب المباشر لموظفي البرنامج الإنمائي في مجال التقييم (الأعوام ٢٠١٦ و ٢٠١٧ و ٢٠١٩)؛
- (ج) تطوير التدريب عن طريق شبكة الإنترنت في مجال التقييم (هدف مقرر لعام ٢٠١٩)؛
- (د) إجراء تقييمات سنوية لجودة التقييمات اللامركزية (الأعوام ٢٠١٦ و ٢٠١٧ و ٢٠١٨).

٧١ - ولما بعد عام ٢٠١٩، لا بد من توفر الالتزام لدى المنظمة بتقديم المزيد من التمويل لأنشطة التقييم والتدريب والإشراف والدعم التقني، وذلك من أجل ضمان استمرار تحقيق مكاسب والتحسينات في التقييمات اللامركزية، وتأسيس ثقافة التقييم وزيادة إدماجها داخل البرنامج الإنمائي. ومن الضروري أن يجعل كبار المديرين من التقييم مكوناً رئيسياً من مكونات البرامج. ومن الضروري أيضاً أن يخضع كبار المديرين للمساءلة عن تنفيذ التقييمات في الوقت المناسب وعن جودة التقييمات وقابليتها للاستخدام في وحدات برامج كل منهم لتعزيز الشفافية وضمان أن تستخلص المنظمة الدروس اللازمة لتحسين وتوجيه عملها البرنامجي في المستقبل.

خامساً - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة

٧٢ - كُتِفَ صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية دعمه للتقييم في عام ٢٠١٨، تماشياً مع الالتزامات المقطوعة في إطار الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وقد أُنجِزَ تقييمان خارجيان في منتصف المدة لبرنامجين. ويعمل برنامج الخدمات النقدية المتنقلة لصالح الفقراء في عشرة بلدان على تسريع وتيرة توفير الخدمات المالية الرقمية للفقراء من خلال نهج لتنمية السوق. ويهدف برنامج تشكيل تحولات الشمول المالي إلى إقامة أسواق مالية شاملة للجميع في فييت نام، وكمبوديا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وميانمار، عن طريق توسيع نطاق استفادة الأشخاص ذوي الدخل المنخفض، ولا سيما النساء، من المنتجات والخدمات المالية واستخدامها بينهم. ويسر أيضاً إجراء تقييم منتصف المدة لبرنامج "تحالف أفضل من النقد" - الذي يستضيفه صندوق الأمم المتحدة للأنشطة الإنتاجية - بناء على طلب لجنته التنفيذية، مما يساعد على كفاءة تطبيق معايير التقييم ذات الصلة.

٧٣ - كما بدأت وحدة التقييم التابعة للصندوق في إجراء تقييمات منتصف المدة والتقييمات النهائية لثلاثة برامج إضافية من برامج الشمول المالي، وهي: برنامج تشكيل تحولات الشمول المالي، في جنوب آسيا، مع التركيز بوجه خاص على بنغلاديش؛ والبرنامج العالمي لإتاحة الخدمات المالية، الذي يدعم الحكومات في أكثر من ٢٠ بلداً من أقل البلدان نمواً في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ، من أجل وضع خطط واستراتيجيات للشمول المالي وتنفيذها؛ وبرنامج الشمول المالي لمنطقة المحيط الهادئ، الذي يعمل على توسيع نطاق الشمول المالي الرسمي والثقيف في المجال المالي من خلال توفير الدعم لجهات القطاع الخاص التي تقدم الخدمات المالية، فضلاً عن صانعي السياسات والقائمين على وضع الأنظمة.

٧٤ - وعمل الصندوق بشكل وثيق مع الشركاء من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في مجال التقييم في عام ٢٠١٨ حيث قام بتصميم وإدارة تقييم برنامج تشكيل تحولات الشمول المالي بالتعاون مع حكومة أستراليا وأسهم في إجراء تقييم بتكليف من حكومة الدنمارك لبرنامج الحصول على التمويل في نيبال. واستمر الصندوق في أداء دوره كعضو نشط في فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم وبدأ العمل مع فريق عامل تابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي سعياً إلى وضع توجيهات لقياس التمويل المختلط وفقاً لمبادئ التمويل المختلط الأوسع نطاقاً الصادرة عن لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتمشيا مع سياسة التقييم المتبعة في البرنامج الإنمائي، واصل الصندوق الاستفادة من تعاونه الوثيق مع مكتب التقييم المستقل، بسبل منها المشاركة في التقييمات المؤسسية التي يجريها المكتب، في حين أظهر التقييم الذي أجراه المكتب لتقارير التقييم الصادرة عن الصندوق استمرار الالتزام القوي بمعايير جودة التقييم الصادرة عن البرنامج الإنمائي.

٧٥ - ولدعم زيادة النشاط، وتمشيا مع التزامات التقييم، قام الصندوق، من خلال إطاره الاستراتيجي، بزيادة مكون تقييم الموظفين إلى ثلاث وظائف من الفئة الفنية. ووصل حجم الإنفاق السنوي على التقييم في عام ٢٠١٨ إلى ٧١١ ٥٩٩ دولاراً (تشمل تكاليف ملاك الموظفين والتقييم) أي ١,١٥ في المائة من النفقات البرنامجية للصندوق وهو ما يتجاوز نسبة ١ في المائة المستهدفة في سياسة التقييم.

٧٦ - وبلغت ميزانية برنامج متطوعي الأمم المتحدة المخصصة للتقييم في عام ٢٠١٨ نحو ٥٠٠ ١٢٢ دولار، وهي مستمدة من مصادر التمويل الأساسية وغير الأساسية، بما في ذلك الصناديق الطوعية الخاصة. وغطت هذه الميزانية تكاليف تقدير إمكانية تقييم الإطار الاستراتيجي للبرنامج في الفترة

٢٠١٨-٢٠٢١، وإجراء خمسة تقييمات للمشاريع، ومرتب أخصائي تقييم واحد. وبموجب الإطار الاستراتيجي، واصل برنامج المتطوعين التركيز على إجراء تقييمات خارجية مستقلة لمشاريع رئيسية مختارة، وذلك أساساً في نهاية مرحلة التنفيذ. ولا يزال برنامج المتطوعين ملتزماً بالعمل مع الجهات الشريكة في إجراء تقييمات مواضيعية وتقييمات الأثر المشتركة التي تراعي إسهامات برنامج المتطوعين في النتائج التي تحقّقها الجهات الشريكة. وتتضمن خطة تقييم برنامج المتطوعين المرفقة بالإطار الاستراتيجي إجراء أربعة تقييمات للمشاريع وتقييمين للأثر وثلاثة تقييمات مواضيعية.

٧٧ - وفي إطار خطة التقييم النهائي للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، أُجرى تقييم نهائي للبرنامج الوطني للشباب المتطوعين في بوروندي وتقييم نهائي للدعم المقدم لإنشاء مشروع البرنامج الوطني للمتطوعين في موريتانيا. وأُجري تقييم نهائي للبرنامج الإقليمي المشترك "شركاء من أجل منع العنف ضد النساء والفتيات في آسيا والمحيط الهادئ" بالتعاون مع البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وخلص التقييم إلى أن العمل التطوعي يُعتبر من المفاهيم والممارسات الحيوية في إطار البرنامج وأوصى بزيادة المكانة الاستراتيجية المخصصة للعمل التطوعي المؤسسي في برامج المنع.

٧٨ - وفي إطار خطة التقييم الجديدة، ومدتها أربع سنوات في الفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، خلص تقييم نهائي لبرنامج الدعم الرامي إلى تعزيز قدرات خطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها في جنوب وشرق آسيا والمحيط الهادئ إلى أن البرنامج حقق مستويات مرتفعة من حيث الأهمية والفعالية والكفاءة. إلا أن الأسئلة المثارة بشأن الاستدامة والأثر المترتب على عنصر المتطوعين في إطار المشروع المتعدد الشركاء لا تزال تشكل تحدياً أمام القائمين على إجراء التقييم. وسيعمل برنامج المتطوعين في التقييمات المقبلة على إيلاء اهتمام خاص بتحديد الميزة النسبية والقيمة المضافة التي يحققها المتطوعون والعمل التطوعي في نتائج المشاريع والبرامج المشتركة.

٧٩ - ولا تزال التحديات الرئيسية التي تواجه برنامج المتطوعين تتمثل في ثقافة التقييم المحدودة وتعارض الأولويات داخل المنظمة. وقام برنامج المتطوعين بإجراء تحول تنظيمي وتعديل لوضعه الاستراتيجي خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، مما مهد الطريق أمام إطاره الاستراتيجي الجديد للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وأُرسى هذا الإطار الاستراتيجي إطاراً بالغ الوضوح للتقييم في برنامج المتطوعين، يحدد النتائج الرئيسية المتوقعة على مستوى الأثر والنتائج والنواتج، وسلسلة من مسارات الأثر اللازمة لتحقيق تلك النتائج.

٨٠ - وفي عام ٢٠١٨، اختتم برنامج المتطوعين خطة التقييم الانتقالية بوضع عملية لتخطيط العمل التقييمي المنظم، الأمر الذي ساعد على تحديد نوع العمل التقييمي الذي تحتجبه المنظمة وعلى اتباع نهج لتحديد أولويات هذا العمل، وتعزيز مهمة التقييم العامة. ومن أجل مواصلة تعزيز الفعالية وضمان الجودة وفي إطار الاستجابة لتوصيات التقييم الواردة في الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، أُجري تقدير لإمكانية تقييم الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

٨١ - وأعرب برنامج المتطوعين عن تقديره للشراكة مع مكتب التقييم المستقل، الذي يحصل منه على الدعم والإرشاد بشأن جودة ونهج التقييم وكذلك، حسب الاقتضاء، على تغطية تقييمية إضافية في المجالات التي يعمل فيها البرنامج الإنمائي وبرنامج المتطوعين بشكل وثيق. ولا تزال التعليقات

والاقتراحات وكذلك التصنيفات المقدمة من خلال نظام تقييم الجودة تعزز تقييمات برنامج المتطوعين والمساءلة والشفافية والتعلم في المنظمة.

سادسا - الملاك الوظيفي والتمويل في عام ٢٠١٨

٨٢ - يستند مكتب التقييم المستقل إلى أساس من القائمين على التقييم من ذوي المهارة والطابع المهني ممن يزودون حقل التقييم بمجموعة واسعة من الخبرات والمنظورات المهنية، الأمر الذي يتيح للمكتب إصدار أحكام شاملة من خلال تقييماته. وفي سبيل المضي قدما، سيواصل المكتب تعزيز القدرات الفنية لموظفيه، وهو ملتزم بتطويرهم المهني.

الملاك الوظيفي لمكتب التقييم المستقل

٨٣ - نُفذ بنجاح التقسيم الهيكلي للمكتب على أقسام أربعة في عام ٢٠١٨. ولضمان استفادة التقييمات من مختلف الأفكار المتعمقة، يعمل الزملاء معاً بغض النظر عن اختلاف القطاعات التي ينتمون إليها. ودفعت زيادة الالتزام بالبرامج القطرية والتقييمات المواضيعية فضلا عن أعمال تنمية القدرات المكتب إلى طلب موظفين إضافيين، مما أدى إلى النجاح في تنفيذ برنامج عمل شامل في عام ٢٠١٨. وضمن ذلك كفالة مواصلة المكتب قيادة التقييمات بدلا من الاعتماد على التعاقد من الباطن.

٨٤ - ويضم المكتب حاليا ٣١ موظفا، منهم ٢٢ موظفا دوليا من الفئة الفنية وتسعة موظفين من فئة الخدمات العامة. ومع أن سستا من تلك الوظائف مؤقتة، فإن المكتب يأمل في تحويلها إلى وظائف ثابتة في المستقبل لضمان قدرته على الوفاء بالتزاماته، وتلبية طلبات المجلس التنفيذي. ويتمتع المكتب بالتكافؤ الكامل بين الجنسين على نطاق موظفي الفئة الفنية.

المسائل المالية

٨٥ - في عام ٢٠١٨، استخدم مكتب التقييم المستقل ٨,٧٢ ملايين دولار للتقييمات والأنشطة المؤسسية الأخرى (بما في ذلك تعيين الموظفين والإيجار)، مما يمثل ٠,١٩ في المائة من إجمالي الأموال الأساسية وغير الأساسية للبرنامج الإنمائي. ويواصل المكتب إقامة شراكات على نحو استراتيجي وانتقائي مع وكالات التنمية الخارجية والحكومات من أجل النهوض بولاية التقييم ومهمته داخل البرنامج الإنمائي وخارجه. وفي عام ٢٠١٨، استمر المكتب في شراكات استراتيجية قائمة أو دخل في شراكات استراتيجية جديدة مع حكومات السويد وسويسرا وفنلندا والنرويج لدعم عمله وتعزيزه وتوسيع نطاقه من خلال مؤتمر قدرات التقييم الوطنية وأداة تشخيص قدرات التقييم الوطنية ومن خلال الدعم الذي يقدمه في مجال التقييم اللامركزي، من بين مجالات أخرى.

سابعا - برنامج العمل في عام ٢٠١٩

٨٦ - يبلغ الاعتماد المرصود في ميزانية عام ٢٠١٩ لأعمال التقييم التي يضطلع بها مكتب التقييم المستقل ١٠,٢ ملايين دولار، أي ٠,٢ في المائة من الميزانية الأساسية وغير الأساسية للبرنامج الإنمائي. ويتماشى ذلك مع خطة المكتب المتعددة السنوات على النحو الوارد في التقرير السنوي المتعلق بالتقييم لعام ٢٠١٧.

قسم التقييم المؤسسي

٨٧ - لا يزال قسم التقييم المؤسسي ملتزماً ببرنامجه التقييمات المتفق عليه في إطار خطة المكتب المتعددة السنوات للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وفي عام ٢٠١٩، سيضطلع قسم التقييم المؤسسي بتقييمين رئيسيين، هما تقييم المساعدة المقدمة من البرنامج الإنمائي إلى البلدان النامية المعرضة للمخاطر بغية الحد من مخاطر الكوارث والتصدي لتغير المناخ، وتقييم خدمات الدعم الإنمائي المقدمة من البرنامج الإنمائي إلى البلدان المتوسطة الدخل. وبالنظر إلى الالتزامات المتعلقة بتقييمات البرامج القطرية، وصرف المخصصات من الموارد المالية والبشرية وفقاً لذلك، قد يحدث بعض التأخير في وضع الصيغة النهائية للتقييمات المؤسسية المقبلة وعرضها. وسيتم إخطار المجلس التنفيذي بذلك، مع أن المكتب باق على التزامه بإجراء جميع التقييمات المحددة في خطة العمل المتعددة السنوات.

٨٨ - وتشترك مكاتب التقييم التابعة للبرنامج الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في تقييم الاستراتيجيات والسلائف وطرائق التنفيذ والنتائج الأولية المتحققة من الإجراءات المشتركة المتفق عليها في الفصل المشترك لكل خطة من خططها الاستراتيجية الفردية. وفي أعقاب الموافقة على الخطط، طلب المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والمجلس التنفيذي لليونيسف أن تقوم مكاتب التقييم معاً بتقييم الفصل المشترك^(٦). وفي عام ٢٠١٩، وبعد التعاون الوثيق في عام ٢٠١٨ ووضع مذكرة مفاهيمية مشتركة تحدد النهج إزاء التقييم، ستواصل مكاتب التقييم الأربعة تعزيز التعاون في دراسة أساسية تهدف إلى:

(أ) تحليل الإنجازات والتحديات والدروس المستفادة من جهود البرمجة المشتركة السابقة التي بذلتها جانب المنظمات الأربع؛

(ب) تكوين فهم مشترك وصياغة المفاهيم والمسائل الرئيسية في مجالات التعاون المبينة في الفصل المشترك؛

(ج) تحديد سياق الفهم المشترك وإنشاؤه بشأن التوقعات المتعلقة بإنجازات الفصل المشترك في إطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الأوسع نطاقاً.

٨٩ - وعقب الموافقة على سياسة التقييم الحالية في عام ٢٠١٦، طلب المجلس التنفيذي أن يكلف مكتب التقييم المستقل بإجراء استعراض للسياسة في عام ٢٠١٩. وستقدم النتائج إلى المجلس التنفيذي، إلى جانب رد الإدارة والإجراءات المقررة في الدورة السنوية لعام ٢٠١٩. ويركز الاستعراض على ما يلي:

(أ) تقييم التقدم المحرز في تنفيذ سياسة التقييم المنقحة لعام ٢٠١٦ مع الإشارة إلى مواطن القوة والضعف؛

(ب) إعادة النظر في هيكل التقييم؛

(ج) تحديد المعوقات التي تحول دون التنفيذ الفعال للسياسة العامة وكذلك المجالات التي قد تتطلب تغييراً فيها.

(٦) DP/2018/9، القراران 2018/1 و 2018/2؛ و E/ICEF/2018/6.

قسم تقييمات البرامج القطرية

٩٠ - في عام ٢٠١٩، من المقرر إجراء ٣٨ تقييمًا لبرامج قطرية. وهذا الالتزام القوي يعني أن مكتب التقييم المستقل اضطر إلى تخصيص موارد بشرية ومالية أكبر لعملية تقييمات البرامج القطرية. وتشدد المنهجية الجديدة على التركيز على دورة واحدة من وثائق البرامج القطرية ومساائل التقييم التوجيهية التالية:

(أ) ما الذي يعتزم البرنامج القطري التابع للبرنامج الإنمائي أن يحققه خلال الفترة قيد الاستعراض؟

(ب) إلى أي مدى حقق البرنامج (أو يرحح أن يحقق) أهدافه المتوخاة؟

(ج) ما هي العوامل التي أسهمت في أداء البرنامج الإنمائي أو إعاقته وفي نهاية المطاف في استدامة النتائج أو إعاقته؟

قسم تنمية القدرات

٩١ - سيعقد المؤتمر السادس المعني بقدرات التقييم الوطنية في مصر في عام ٢٠١٩، بعد النجاح الكبير الذي حققته المؤتمرات التي عقدت في إسطنبول (٢٠١٧)، وبانكوك (٢٠١٥)، وساو باولو (٢٠١٣)، وجوهانسبرغ (٢٠١١)، والدار البيضاء (٢٠٠٩).

٩٢ - وسيواصل مكتب التقييم المستقل دعم التقييم اللامركزي والإشراف عليه طوال عام ٢٠١٩ وسيقوم بتعميم المبادئ التوجيهية الجديدة للتقييم على المكاتب القطرية والمناطق من خلال عدة حلقات عمل إقليمية. وإضافة إلى ذلك، يعمل المكتب على تصميم دورات إلكترونية معتمدة لجهات تنسيق الرصد والتقييم على نطاق البرنامج الإنمائي فضلاً عن تنظيم تدريب عام على التقييم لموظفي وحدات البرنامج. وسيواصل المكتب الإشراف على تنفيذ التقييمات اللامركزية، وكذلك التقييم السنوي لجودة جميع تقييمات البرنامج الإنمائي وتقديم تقرير بالنتائج إلى المجلس التنفيذي.